

2015

## The Legal System of Responsibility to Protect as a New Form of Humanitarian Military Intervention

Muhammad Al-Shibli

Zarqa University, Jordan, MuhammadShibli@yahoo.com

Follow this and additional works at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu>



Part of the [Law Commons](#)

---

### Recommended Citation

Al-Shibli, Muhammad (2015) "The Legal System of Responsibility to Protect as a New Form of Humanitarian Military Intervention," *Jerash for Research and Studies Journal* مجلة جرش للبحوث والدراسات: Vol. 16 : Iss. 2 , Article 2.

Available at: <https://digitalcommons.aaru.edu.jo/jpu/vol16/iss2/2>

This Article is brought to you for free and open access by Arab Journals Platform. It has been accepted for inclusion in Jerash for Research and Studies Journal مجلة جرش للبحوث والدراسات by an authorized editor. The journal is hosted on [Digital Commons](#), an Elsevier platform. For more information, please contact [rakan@aarj.edu.jo](mailto:rakan@aarj.edu.jo), [marah@aarj.edu.jo](mailto:marah@aarj.edu.jo), [u.murad@aarj.edu.jo](mailto:u.murad@aarj.edu.jo).

## النظام القانوني لمسؤولية الحماية كصيغة جديدة للتدخل العسكري الإنساني

الدكتور محمد شبلي عبد المجيد الشبلي \*

تاريخ قبوله للنشر: ٢٠١٤/٧/١م

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٣/١١/١م

### الملخص

تبحث هذه الدراسة في نظرية "مسؤولية الحماية" التي تعد قمة التطور في "نظرية التدخل الإنساني"، أو الصيغة الجديدة لها، والتي دخلت القانون الدولي بعد مؤتمر قمة الأرض عام ٢٠٠٥. وقد تطورت هذه النظرية بعد الحاجة الملحة للتدخل في كثير من النزاعات التي ارتكب فيها جرائم بشعة وانتهاكات لحقوق الإنسان.

وقد جرى التدخل في كثير من النزاعات لحماية حقوق الإنسان، إلا أن بعض الدول، وفي كثير من الحالات تدخلت لتحقيق غايات واهداف ومصالح شخصية لها دون أن تهتم بحماية حقوق الإنسان، فكانت الآثار المترتبة على التدخل في بعض النزاعات أسوأ من عدم التدخل. من هنا تناولت الدراسة نظرية "مسؤولية الحماية" في ثلاثة أجزاء، الأول يتعلق بمراحل تطورها، والثاني في مضمون النظرية والأسس القانونية التي تقوم عليها، أما الثالث فكان للحديث عن مشروعيتها تمهيداً للحديث عن تقييمها وبيان النقد الموجه لها.

❖ أستاذ مساعد / كلية القانون / جامعة الزرقاء

## Abstract

This study examines the theory of the “responsibility to protect”, which is the last stage of evolution in the “theory of humanitarian intervention “, or a new version, which entered the international law after the Earth Summit in 2005. This theory has evolved after the urgent need for intervention in many conflicts, where heinous crimes and human rights abuses were committed. There were many cases of interfering in many conflicts to protect human rights, however, some countries, in many cases, intervened to achieve the goals, objectives, and interests of its own, without being concerned with the protection of human rights, so the effects of the intervention in some disputes were worse than no intervention.

From here, the study examined the theory of the “ responsibility to protect” in three parts, the first is related to the stages of its development, the second in the content of the theory and the legal grounds upon which, and the third which was related to its legitimacy as a prelude to talk about the evaluation and its criticism.

## المقدمة

تتعرض الإنسانية منذ القدم لشتى صور الانتهاكات، وارتكب بحقها أشد الفضائع، وكانت مسألة حماية هذه الحقوق الشغل الشاغل للقانون الدولي منذ بواكير نشأته. خاصة مع بداية عصر التنظيم الدولي، الذي واكبه في مراحل تطوره نظريات ومبادئ قانونية متعددة أهمها نظرية حماية حقوق الإنسان والتدخل لصالح الإنسانية.

والتدخل نظرية قديمة ارتبط بنشأة الأمم المتحدة وبداية عولمة حقوق الإنسان، ولا يقف التدخل عند مفهوم النزاع أو نوعه (٢)، لأنه يرتبط بحماية حقوق الإنسان في النزاعات المختلفة. ولا يتنافى مع ذلك كون التدخلات التي جرت كان أغلبها في نزاعات داخلية، لأن هذا يعود إلى كثرة هذه النزاعات، وبسبب التغير في أنماط الحروب والسياسات، ولأن الدول المهيمنة باتت تستخدم الحروب والفتن الداخلية لتحقيق مآربها ومصالحها من خلال إشعال نار الفتنة والتحريض.

إلا أن ذلك ليس مطلقاً، فقد يكون هناك الكثير من الغايات المشروعة التي أدت إلى نشوب نزاعات داخلية، كتزايد انتهاكات حقوق الإنسان والتسلط والاستبداد في الحكم في بعض الحالات، مما يؤدي إلى اضطهاد السكان ورفع معاناتهم وثورتهم ضد الظلم والقمع. وفي هذه الدراسة يتناول الباحث مسؤولية حماية حقوق الإنسان في ثلاثة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: مراحل تطور التدخل العسكري من الحق في التدخل إلى مسؤولية الحماية

المبحث الثاني: مضمون الحماية وأساسها القانوني

المبحث الثالث: مشروعية التدخل والحماية وتقييمها

المبحث الأول: مراحل تطور التدخل العسكري من الحق في التدخل إلى مسؤولية الحماية

جذور الحماية تجد ذاتها في تذكارات سولفرينو الذي شهده وكتبه هنري دونان مؤسس اللجنة

٢ . النزاعات المسلحة إما أن تكون دولية أو داخلية وترجع أهمية التمييز بينها إلى أن اتفاقيات القانون الدولي لحقوق الإنسان تتضمن أحياناً استثناءاً ووفقاً للتطبيق في حالة الإضرابات الداخلية، ومثال ذلك المادة ٤ من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والمادة ١٥ من المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان ١٩٥٠ والمادة ٢٧ من المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان ١٩٤٨. انظر: محمد علوان، بنود التحلل من الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، القسم الثاني، مجلة الحقوق، جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة التاسعة، ١٩٩٧، ص ١٤٢. وللتمييز بينها انظر: حسن الدريدي، القانون الدولي الانساني، دار وائل، عمان، ٢٠١٣، ص ١٧٦ وما بعدها.

الدولية للصليب الاحمر (٣)، وتم تجسيده في اتفاقية جنيف ١٨٦٤ (أول وثيقة دولية تضع قواعد قانونية للنزاعات المسلحة). إلا أن التدخل وبداية بلورة إشارات الأولوية ظهرت بوضوح لأول مرة في بعض المعاهدات والوثائق الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، كما يمكن أن يجد ذاته في بعض المبادئ القانونية الدولية. إلا أن الحماية اختلفت باختلاف صور التدخل (٤). وفي هذا الصدد يقوم الباحث بتناول محطات تطور مسؤولية الحماية الرئيسية وتطورها القانوني والتاريخي، وذلك في مطلبين كالآتي:

### المطلب الاول: مرحلة تطور التدخل الإنساني

ويمكن أن نقسم هذه المرحلة إلى قسمين، مرحلة ما قبل انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وظهور النظام العالمي الجديد، ومرحلة ما بعدها. ونتناولها كالآتي:

#### الفرع الأول: مرحلة ما قبل عام ١٩٩١

ابتدأت هذه المرحلة ببعض التدخلات العسكرية، بحجة حماية حقوق الإنسان، سواء بالتدخل العسكري واستخدام القوة، كالتدخل الفيتنامي بكمبوديا عام ١٩٧٥ تذرعاً بأن نظام بول بوت الكمبودي قد ارتكب افعلاً عرضت الكمبوديين للإنقراض، فقامت فيتنام بالتنسيق مع الجبهة الوطنية الكمبودية للخلاص بإسقاطه وطرده من فنوم بنه في ١٧/١/١٩٧٩ (٥). أم من خلال ما يعرف أيضاً بنظرية التدخل لصالح الإنسانية في حالة الكوارث الطبيعية، وبداية ظهور واعتماد نظرية التدخل العسكري الإنساني عليها. ثم مرحلة ظهور أو نشأة نظرية التدخل العسكري الإنساني بشكل واضح متكامل في أواخر الثمانينات. حيث بدء اقتران حق المساعدة الإنسانية بالتدخل العسكري (٦)، وقد تجلّى ذلك بصور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم

٣. هنري دونان، تذكارات سوافرينو، تعريب سامي جرجس، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، القاهرة، ٢٠٠٩، ط ١٠، ص ١١٤ وما بعدها

٤. يمكن الإشارة هنا إلى أشكال التدخل الإنساني وهي: أولاً: التدخل من خلال اللجنة الدولية للصليب الأحمر (كمنظمة إنسانية دولية غير حكومية) يرتبط عملها بالمساعدة الإنسانية، وغيرها من المنظمات الإنسانية غير الحكومية كأطباء بلا حدود. ثانياً: الحق الجديد للحكومات المستند قانوناً إلى قرارات الأمم المتحدة بالتدخل لفتح وتأمين الوصول إلى الضحايا وحمايتهم عبر «الأرصدة الإنسانية» أو الممرات الآمنة. ثالثاً: التدخل لتحرير السكان المضطهدين من الطغاة الذين يحكمونهم: بيير هانسر، من الحرب والسلام إلى العنف والتدخل، ت. محمد سيف، الثقافة العالمية (الكويت) عدد ٩٨، شباط ٢٠٠٠، ص ٢٢-٢٥.

٥. غسان الجندي، حق التدخل الإنساني، عمان، ٢٠٠٣، ص ٣٩-٤٠.

٦. معاوية السوالقة، التدخل العسكري الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، ٢٠٠٩، ص ١٢٧.



١٣١/٤٣ تاريخ ٧ كانون أول ١٩٨٨ ، ورقم ١٠٠/٤٥ تاريخ ١٤ كانون أول ١٩٩٠ (٧).

وقد لاقت النظرية آنذاك نقداً شديداً ، سيتم التعرض له تفصيلاً عند تقييم هذه النظرية. إلا أنها وجدت من يبررها ويتمسك بها باستمرار ، ففي قمة مجلس الأمن لعام ١٩٩٢ عبر أعضاء المجلس عن تعاضل مهام الأمم المتحدة واتساع نطاقها لتشمل عمليات مراقبة الانتخابات، والتحقق من احترام حقوق الإنسان، وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، واعتبار هذه المسائل مما يصب في باب الأمن والسلم الدوليين (٨) ، مما كان له أثراً في تطور مفهوم التدخل العسكري.

### الفرع الثاني: مرحلة التدخل العسكري الإنساني ما بعد ١٩٩١ (٩)

بدأت نظرية التدخل الإنساني في هذه المرحلة تتخذ بعداً آخرأ خاصة بعد تبريرها وتبني مجلس الأمن لها وربطها بمفهوم الأمن والسلم الدوليين، ومحاولاته المستمرة في توسيعها، ففي قمة مجلس الأمن عام ١٩٩٢ تقدم الرئيس الأمريكي آنذاك (جورج بوش) بإقتراح لتعديل ميثاق الأمم المتحدة، لجعل الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان من اختصاص المنظمة، وعدم تركها شأنأ داخلياً يعود لكل دولة، وقد وافق على الاقتراح هذا رؤساء جميع الدول الذين حضروا المؤتمر باستثناء الصين (١٠).

ومما أثر في ذلك عوالة مسألة حقوق الإنسان في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، الذي خلص إلى اعتبار الديمقراطية أساساً شرعياً لأنظمة الحكم، وبه جرى عوالة الديمقراطية وحقوق الإنسان، وجرى استحداث منصب المفوض السامي لحقوق الإنسان بموجب قرار الجمعية رقم (٤٨/٤١) (١١).

ويعد قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٨ نيسان ١٩٩١ بداية نظرية التدخل الإنساني، حيث تناول القرار قمع حقوق الإنسان في العراق، وطالب العراق بأن يزيل ويوقف الخطر الذي هدد السلم والأمن الدوليين، وأن يسمح بمرور المساعدات الإنسانية إلى محتاجيها، وذلك دون أي تهديد

٧. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (100/45) لسنة ١٩٩٠  
...cms.unov.org/.../GetDocInOriginalFormat.drsx?DocID=bf7d89f9-4489:1990

٨. مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، قرارات ومقررات مجلس الأمن لسنة ١٩٩٢، ص ١٠٧-١٠٩.

٩. كان هناك عدد من التدخلات بعد عام ١٩٩٠ سعت للتغيير واحداث إصلاحات ديمقراطية وإقتصادية مثل تدخل فرنسا وبليجكا في زائير عام ١٩٩٠: علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية، ص ١٧-١٨.

١٠. مجلس الأمن، الوثائق الرسمية، قرارات ومقررات مجلس الأمن ١٩٩٢، نيويورك، ١٩٩٣، ص ١٠٧-١٠٩.

١١. عمر الجويلي، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات، السياسية الدولية، القاهرة، ع ١٧٧، يوليو تموز، ١٩٩٤، ص ١٥٩-١٦٠.

باستخدام القوة لتنفيذ هذا القرار (١٢). ومن قرارات المجلس أيضاً القرار رقم ٧٧٠ بشأن يوغوسلافيا، والذي تضمن استخدام القوة بهدف حماية المساعدات البشرية في مختلف أنحاء البوسنة والهرسك، والقرار رقم ٨٠٨ لسنة ١٩٩٣ الذي اعتبر أن الانتهاكات واسعة النطاق للقانون الإنساني في يوغوسلافيا السابقة شكلت تهديداً للسلم والأمن الدوليين، والقرار رقم ٨٢٧ لسنة ١٩٩٣ بشأن تشكيل محكمة جنائية دولية لانتهاكات التي جرت في يوغوسلافيا (١٣). بالتالي يمكن القول أن المجلس قد ربط بين انتهاكات حقوق الإنسان، وبين تهديد الأمن والسلم الدوليين، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من سلطات الأمم المتحدة، ويوسع من هامش الشرعية لتدخلها (١٤)، وتدمج قاعدة التدخل الجماعي وفقاً للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة (تهديد الأمن والسلم الدوليين) مع الدفاع عن حقوق الإنسان.

بالتالي يرى الباحث أن النمط الذي كان سائداً في هذه المرحلة هو بداية توسع مفهوم التدخل الإنساني، لتناول انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وربطها بالأمن والسلم الدوليين، واعتبارها غاية من غايات الأمم المتحدة، إلى جانب بعض الغايات الجديدة كالتدخل من أجل الديمقراطية كما حصل في هاييتي. وبذلك اعتبر التدخل العسكري نمطاً جديداً للتدخل الإنساني، تم تبريره بنظرية حفظ الأمن والسلم الدوليين (١٥).

ويؤكد الباحث في هذا الصدد أن غايات التدخل الإنساني من خلال الأمم المتحدة تتفق مع الآراء الفقهية، ومع غايات المعاهدات الدولية خاصة ذات الطابع الإنساني والجنائي منها، ومثال ذلك ما سبق ذكره مما جاء في اتفاقية منع جريمة الفصل العنصري أنه يحق لأية دولة

١٢. جيان لوكابوركي، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أوضاع الصراع الداخلي، بحث منشور في مروتر سيلزر، النظام العالمي الجديد، ترجمة. صادق عوده، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠١، ص ٢٣٩-٢٤٠.

١٣. تنص الفقرة ٣ من المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أنه: «أن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت».

ويرى الباحث أنه مما يستحق الإشارة إليه أن مجلس الأمن قد طور اختصاصه بعد عام ١٩٩٠ من حيث الأهداف والوسائل المستعملة للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، فأضاف هدف معاقبة مرتكبي الجرائم الدولية، من خلال إنشاء المحاكم الجنائية الدولية: المؤقتة كالمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو المحاكم الجنائية الدولية الخاصة أو الدولة أو المزدوجة بالاشتراك مع الحكومات الوطنية والجمعية العامة للأمم المتحدة كمحكمة سيراليون ومحكمة كمبوديا ومحكمة تيمور الشرقية: Prégas Ioannis. La justice pénale internationale à l'épreuve du maintien de la paix. A propos de la relation entre la cours pénale internationale et le conseil de sécurité. R.B.D.I. Bruyant Bruxelles. 61-2006. p.59

١٤. جيان لوكابوركي، مرجع سابق، ص ٢٣٦.

١٥. عماد الدين عطا الله، التدخل الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٣٤.

طرف فيها أن تطلب إلى هيئة مختصة من هيئات الأمم المتحدة أن تعمد - بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة - إلى إتخاذ إجراءات تراها صالحة لمنع ارتكاب جريمة الفصل العنصري وقمعها (١٦).

### المطلب الثاني: مرحلة التدخل بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وظهور مسؤولية الحماية

ظهرت (مسؤولية الحماية) كمفهوم جديد بعد أحداث سبتمبر أواخر سبتمبر ٢٠٠١ (١٧). ومنهم من يقول أن هناك إشارات لها عام ١٩٩١ عندما بررت الدول الغربية تدخلها في العراق بحماية الاعتبارات الإنسانية (١٨)، ولأن المجلس أصدر عدة قرارات بعد ذلك تعتبر أن القصور في حماية حقوق الإنسان يدخل ضمن التفويض الممنوح عند تهديد الأمن والسلم الدوليين (١٩). وحقيقة تعد مسؤولية الحماية نمطاً جديداً لحماية السكان من الفظائع والجرائم، كأعمال الإبادة والخسائر الفادحة في الأرواح، من خلال التدخل الإنساني واستخدام القوة. وقد أثار ذلك جدلاً حول احتمال تأثير ذلك على سيادة الدول، إلا أن الأمين العام للأمم المتحدة حسم ذلك في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للألفية، من خلال التساؤل عما إذا كان التدخل الإنساني في الحقيقة يعدُّ اعتداءً غير مقبول على السيادة، فكيف ينبغي أن نستجيب لرواندا، ولسربرينيتشا ولانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان التي تؤثر على كل مبدأ من مبادئ الإنسانية المشتركة؟ (٢٠).

كما أن التطورات الدولية وضعت مبدأ السيادة أمام بعض القيود التي تتمثل بإقرار الدولة بالرقابة الخارجية، وتحريم قمع الأشخاص، وانتهاك الحقوق، والاعتداء على الممتلكات والبيئة،

١٦. المادة ٨ من اتفاقية منع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة لعام ١٩٧٢

17, Michael Ignatieff, whatever happened to 'responsibility to protect'?, National Post, 10 December 2008, <http://www.nationalpost.com/story.html?id=1054758>

18. Nicholas J Wheeler, Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society, Oxford University Press, Oxford, 2000, p. 154, available at: <http://www.oxford-scholarship.com/view/10.1093/0199253102.001.0001/acprof-9780199253104>

19. Fernando R. Teson, Collective Humanitarian Intervention, Michigan Journal of International Law, Vol. 17, 1995- 1996, pp. 323-370, <https://litigation-essentials.lexisnexis.com/webcd/app?action=DocumentDisplay&crawlid=1&doctype=cite&docid=17+Mich.+J.+Int'l+L.+323&srctype=smi&srcid=3B15&key=bae5e8782a5902221ca3d69a63fab57f>

20. International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), The Responsibility to Protect, International Development Research Centre, Ottawa, 2001, p. 6, available at: <http://www.iciss.ca/pdf/Commission-Report.pdf>



وعدم إعفاء الدولة من مسؤوليتها (٢١). وذلك بالرغم من تنافي ذلك مع الواقع العملي خاصة وأن أحداث سبتمبر أصبحت نقطة تحول في مفهوم التدخل، وظهرت الحرب على الإرهاب كمبرر للتدخل في مختلف أنحاء العالم، لمنع أي خطر يهدد الولايات المتحدة، فحدث عدد من التدخلات المثيرة للجدل كالتدخل في أفغانستان، وقد ساء ذلك مع إعلان الرئيس الأمريكي أن ما يحدث عبارة عن حرب عالمية، وأن الدول في خيار أن تقف مع أمريكا أو مع الإرهاب (٢٢).

إن أهم الوثائق التي كرس (مسؤولية الحماية) بالمفهوم الجديد، الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للأمم المتحدة عام ٢٠٠٥، والتي أكدت على أن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يخضع لمسؤولية الحماية الدولية، متى كانت الدولة غير راغبة أو غير قادرة على حماية مواطنيها من خسائر فعلية أو متوقعة في الأرواح، وعلى نطاق واسع، وبنية الإبادة أو بدونها، أو تطهير عرقي واسع النطاق (٢٣).

وقد أدى ذلك كله إلى ازدياد حالات التدخل وسهولة تبريرها، مما سبب ضعفاً ونقداً للقانون الدولي، وتراجع في مفهوم السيادة الوطنية، وظهور أهداف جديدة للتدخل كفرض الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، والبيئة، وضمان عدم انتشار وامتلاك أسلحة الدمار الشامل (٢٤).

### المبحث الثاني: مضمون الحماية وأساسها القانوني

يمكن الحديث عن مضمون الحماية من عدة محاور، فلو أخذنا بالاعتبار الفئات التي تحتاج الحماية، نجد أن هناك الكثير من القواعد ترتبط بجانب شخصي، ومن الناحية الموضوعية هناك الكثير من القواعد والمبادئ القانونية التي تقدم حماية عامة لمن يمكن أن يستفيد منها. بالتالي يتناول الباحث مضمون الحماية التي تقدمها نظرية مسؤولية الحماية (التدخل العسكري سابقاً) بشكل رئيس، ومن ثم يتناول أساسها القانوني.

٢١. فوزي أو صديق مبدأ التدخل والسيادة، لماذا؟ وكيف؟، دار الكتاب الحديث، الجزائر، القاهرة/مصر، الصفاء/ الكويت، ١٩٩٩، ص ٧.

٢٢. فرانسواز بوشيه سولنير، الحروب العادلة والوسائل غير العادلة، الصليب الأحمر، العدد ٢٣، ٢٠٠٣، ص ٤٣.

23. International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), opcit, p.11-12.

٢٤. محمود خليل، مازق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٤٩، ٢٠٠٢، القاهرة، ص ٢٤٢، على الرابط

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=eid&٢٢٠٤٥٩=٢٠٣>

**المطلب الاول: مضمون الحماية**

هناك ثلاثة فئات من القواعد التي تقدم حماية لحقوق الإنسان في النزاعات المسلحة خاصة الداخلية وهي:

أولاً: القواعد التي تقدم حماية من عواقب الأعمال العدوانية، حيث تنظم أساليب ووسائل القتال التي يعاقب عليها القانون الدولي (٢٥). وقد جرى تكريس هذه القواعد خاصة في اتفاقيات جنيف الرابع والبروتوكول الإضافي الأول بالنسبة للنزاعات الدولية، أما بالنسبة للنزاعات الداخلية فهي قواعد على الأغلب عرفية لعدم وضوح المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف، ولأن البروتوكول الثاني يعد بروتوكولاً اختيارياً (٢٦)، باعتباره يتعلق بالنزاعات المسلحة الداخلية، ومع ذلك قدم البروتوكول الثاني الكثير من قواعد الحماية، كالقواعد المتعلقة بالعمليات العسكرية، كتحريم الهجوم على السكان المدنيين، وقاعدة حظر تجويع السكان المدنيين (٢٧).

**ثانياً: قواعد الحماية من تجاوز السلطة، وتقرر للفرد أثناء الاعتقال، لحمايته من تجاوزات الدولة المحتلة وأي عمل يخل بأدميته أو بإرغامه على القيام بأعمال قد تعرضه للخطر (٢٨).** وقد كرس القانون الدولي الإنساني ذلك عندما كرس بعض الضمانات للاعتقال كالتغذية الجيدة والظروف الصحية والأمن وإمدادات الإغاثة وحقوق ممارسة الشعائر الدينية وظروف العمل المنصفة والعادلة (٢٩)، وغير ذلك من ضمانات. كما كرست المادة الثالثة المشتركة من اتفاقيات جنيف والبروتوكول الثاني بالنسبة للنزاعات الداخلية، تحريم بعض الأعمال كتحريم القتل، والإعدام بلا محاكمة، والتعذيب البدني والعقلي، والحكم بعقوبات بدنية، والعقوبات الجماعية، وأخذ الرهائن.

**ثالثاً: قواعد الحماية المتعلقة بتقديم الخدمات للفئات المتضررة، وفي هذا الصدد نجد أن كل**

٢٥. فوزي اوصديق، مرجع سابق، ص ٩٢.

٢٦. محمود شريف بسيوني، الأطار العرفي للقانون الدولي الإنساني، في: أحمد فتحي سرور، القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ٢٣، ٨٢. ومحمد الطراونة، حماية غير

المقاتلين في النزاعات غير ذات الطابع الدولي، في: أحمد فتحي سرور، القانون الدولي الإنساني، مرجع سابق، ص ٢٤٧-٢٥٢.

٢٧. المادة ١٣/٢، والمادة ١٤، وباقي الباب الرابع من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧.

٢٨. فوزي اوصديق، مرجع سابق، ص ٩٤.

٢٩. المادة الخامسة من البروتوكول الإضافي الثاني

قواعد القانون الدولي الإنساني ومصادره تنص على ذلك، ومنها جمع شتات الجرحى والمرضى ومعالجتهم (٣٠)، وحماية الوحدات الطبية وأطقمها (٣١).

ولا شك بأن التدخل العسكري يعد واحداً من صور الحماية وعناصرها كما كان في السابق أساساً لها، حيث تتضمن مسؤولية الحماية ثلاثة عناصر هي مسؤولية المنع، ومسؤولية رد الفعل (القمع)، ومسؤولية إعادة البناء، ويعد التدخل العسكري جزءاً أساسياً من مسؤولية رد الفعل (٣٢).

وتعد الحماية نتيجة أساسية تترتب على نظام الأمن الجماعي (٣٣)، لأنه لا ينصرف إلا لتحقيق الأمن والسلم الدوليين، الذي أصبح يرتبط بشكل أساسي بمفهوم حقوق الإنسان وحمايتها. كما أن الأمن الجماعي يتخذ صورة التدخل، وما الحماية إلا صورة له أو مرحلة من مراحله.

ومن الفقه الدولي من يفسر مسؤولية الحماية بالفائتة المتعددة، من حيث اعتبارها أكثر من مجرد تدخل عسكري قسري لفرض وتحقيق أهداف إنسانية، إنما يمكن القول أنها وسيلة من وسائل المنع الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها تمتلك نمطاً غير عسكري للتدخل يتمثل بإعادة البناء في فترة ما بعد النزاع (٣٤).

ويسلم الباحث بذلك بعض الشيء، إذ أنها بهذه الغايات المتعددة يمكن القول أنها تعد نموذجاً جديداً متكاملًا لمنع انتهاكات حقوق الإنسان والفظائع الجماعية، أكثر من أي صيغة أو مرحلة سابقة للتدخل الإنساني. إلا أنها تبقى تركز التدخل العسكري، بما يحمل من أهداف عسكرية وسياسية بين طياته، مما يثير الشك بأنها مجرد تحايل بالألفاظ والتفاف على المفاهيم، وأنها عبارة عن تزويق لفظي للتدخل العسكري بصيغته التقليدية.

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن وسائل تنفيذ الحماية تتم من خلال: الدول (المادة الأولى المشتركة

٣٠. المادة ٢/٣ المشتركة من اتفاقيات جنيف والمادتين ٧ و ٨ من البروتوكول الثاني.

٣١. المادة ١١ من البروتوكول الثاني.

٣٢. إيف ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد ٩١، العدد ٨٧٦، كانون الأول ٢٠٠٩، ص ١٦٠.

٣٣. الأمن الجماعي هو النظام الذي تتحمل فيه الجماعة الدولية المنظمة، مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها، والحفاظ على أمنه من الاعتداء: الدكتور محمد طلعت الفنيمي، الفنيمي في التنظيم الدولي، ١٩٧٤، ص ٩١.

٣٤. إيف ماسينغهام، مرجع سابق، ص ١٧٠.



من اتفاقية جنيف الرابع (٣٥)، وقرار الجمعية العامة رقم ١٣١/٤٣ ورقم ١٠٠/٤٥ والمنظمات الإنسانية (٣٦)، ومن خلال أجهزة الأمم المتحدة، تحديداً مجلس الأمن الدولي (٣٧).

### المطلب الثاني: الأساس القانوني لحق التدخل ومسؤولية الحماية

ويتناول الباحث في هذه المرحلة الأسس القانونية للتدخل أو للحماية وهي:

أولاً: ميثاق الأمم المتحدة، إذ أن الأصل في الميثاق تحريم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية بأي وجه لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة (٣٨)، إلا أن هناك استثناءات على ذلك في حالة الدفاع الشرعي (٣٩)، وحالة الأمن الجماعي (٤٠). بالتالي فإنه وبمفهوم المخالفة يمكن اللجوء إلى القوة والتدخل لحماية حقوق الإنسان.

وقد سبق ذلك في بدايات ظهور نظرية التدخل الإنساني قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بتقديم المساعدة الإنسانية، ففي هذا الصدد كان من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم (١٣١/٤٣) تاريخ ٧ كانون أول ١٩٨٨ حول تقديم المساعدات الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة، على أثر الزلزال الذي حدث في أرمينيا، والقرار رقم (١٠٠/٤٥) تاريخ ١٤ كانون أول ١٩٩٠ المتعلق بتقديم المساعدة الإنسانية لضحايا الكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المماثلة (٤١).

٣٥. فوزي اوصديق، مرجع سابق، ص ١٠٨

٣٦. قرار/ توصية الجمعية العامة للأمم المتحدة قم ١٣١/٤٣ لسنة ١٩٩٨. وهذا ما أكد عليه قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٦٨٨، والقرار رقم ٧٣٣ بالرغم من تحفظ البعض عليهما. وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٠٣/٣٦ تاريخ كانون أول ١٩٨١.

٣٧. قرار المجلس رقم ٦٨٨ تاريخ ١٩٩٢/٤/٥. والقرار ٧٣٣ تاريخ ١٩٩٢/١/٢٣ والقرار ٧٤٦ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧. والقرار ٧٥١ تاريخ ١٩٩٢/٤/٢٤ والقرار ٧٦٧ تاريخ ١٩٩٢/٦/٢٤ بشأن الصومال.

٣٨. المادة ٤/٢ من ميثاق الأمم المتحدة

٣٩. المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة

٤٠. الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يجيز استعمال القوة في العلاقات الدولية.

٤١. أشار القرار الثاني أعلاه إلى أن مبادئ الإنسانية والحيدة وعدم التمييز يجب أن تكون فوق كل اعتبار لدى جميع من يقدمون مساعدة إنسانية، وأكد على سيادة الدولة المتضررة، ودعا جميع الدول التي يكون سكانها بحاجة للمساعدة إلى تيسير عمل المنظمات الدولية في تقديم المساعدة الإنسانية، وطالب إلى الأمين العام للأمم المتحدة أن يواصل مشاوراته لتحديد سبل تقديم المساعدة الإنسانية المخصصة لضحايا الكوارث الطبيعية حالات الطوارئ المماثلة.



وفي قرارات مجلس الأمن فقد برر التدخل في النزاع في البلقان حيث أكد مجلس الأمن في قراره رقم ٧١٣ لعام ١٩٩١ أن الصراع الداخلي في البوسنة والهرسك يشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين ومثله القرار رقم ٩١٣ لسنة ١٩٩٤.

وفقهياً هناك من برر التدخل استثناء على قاعدة تحريم اللجوء للقوة، لأنه يقوم على اعتبارات وغايات إنسانية. وفي هذا الصدد يرى الباحث امكانية الحديث عن مشروعية التدخل طالما لم يكن موجهاً ضد وحدة وسلامة الدولة واستقلالها.

ثانياً: القانون الدولي الإنساني، فاتفاقات جنيف كرس حق التدخل العسكري الإنساني في مواضيع متعددة، كحالة إنشاء المناطق الصحية التي تنشئها أطراف النزاع لتحسين حال الجرحى والمرضى كالمادة ٢٣ من اتفاقية جنيف الأولى. والمناطق الآمنة الواردة في المادة ١٤ من اتفاقية جنيف الثالثة. كما ان البروتوكول الأول أكد على مناطق الحماية أو المواقع المجردة من وسائل الدفاع والمناطق منزوعة السلاح (٤٢)، وكرس واجب السماح بتدفق أعمال الإغاثة لسكان المدنيين (٤٣).

ثالثاً: العمل الدولي، حيث أظهر الواقع الدولي أن نظام الأمن الجماعي يقوم على المساعدة المتبادلة، وأنه يمثل وسيلة منهجية للسلام الاجتماعي وتحقيق الأمن والسلم الدوليين والحفاظ عليهما، وهو نظام متكامل - على الأقل من الجانب النظري -، ويتضمن من الوسائل السلمية والقسرية لتحقيق غاياته، ومن مزاياه أنه نظام جماعي ويأتي في إطار ميثاق الأمم المتحدة (٤٤).

وقد جرى العمل الدولي على الخروج على قاعدة تحريم اللجوء إلى القوة استناداً إلى مبررات واقعية، كعدم كفاية الميثاق أحياناً لتحقيق حماية لحقوق الإنسان، أو مبررات قانونية كالتوصية

٤٢. المادة ٥٩/٢ والمادة ٦٠ من البروتوكول الثاني

٤٢. من الاتفاقيات الدولية التي ساهمت في تكريس التدخل والحماية اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام ١٩٤٨ التي اكدت على أنه لأي طرف من الأطراف المتعاقدة أن يطلب إلى أجهزة الأمم المتحدة أن تتخذ طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ما تراه مناسباً من التدابير لمنع وقوع أفعال الإبادة الجماعية (المادة الثامنة منها). واتفاقية قمع جرائم الفصل العنصري لعام ١٩٧٢ التي جاء فيها حق أي دولة طرف فيها أن تطلب إلى هيئة مختصة من هيئات الأمم المتحدة أن تعتمد - بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة - إلى اتخاذ إجراءات تراها صالحة لمنع ارتكاب جريمة الفصل العنصري وقمعها (المادة الثامنة منها).

٤٤. علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ط١، ص ٢٦٩-٢٧١.

١٩٧٠/٢٦٥٢ والتوصية ١٣١٤/١٩٧٤ والتوصية ٣٧/١٠ لسنة ١٩٨٢ (٤٥).

كما أن حماية حقوق الإنسان قد أظهرت الحاجة للخروج على قاعدة تحريم اللجوء إلى القوة، خاصة في النزاعات المسلحة الداخلية، مما حدا بالأمم المتحدة للتدخل في كثير من النزاعات الداخلية لتحقيق حماية لحقوق الإنسان-حتى وإن كان هناك أهداف مبطنة- كالقرار ٦٨٨ لعام ١٩٩١ بخصوص مشكلة الأكراد العراقيين (٤٦).

ولا يمكن انكار الحاجة للتدخل لحماية حقوق الإنسان، خاصة عند قيام نظام ديكتاتوري بارتكاب انتهاكات سافرة لحقوق الإنسان، على نحو يتطلب لمعالجتهما ضرورة التحول إلى الديمقراطية، أو أن يعمل على تفجير وتأزيم الوضع الداخلي، ومتى كان ذلك تحت غطاء إقليمي أو أممي، وأذنت به الأمم المتحدة مثلما أذنت لبريطانيا بالتدخل في جنوب روديسيا، بالتالي يمكن القول بمشروعية للتدخل (٤٧).

وأبعد من ذلك -وليس من باب اضعاف المشروعية- فإن حماية حقوق الإنسان من الطبيعي أن تصطدم ببعض المسائل والمبادئ الوطنية كمبدأ سيادة الدولة على أراضيها (٤٨)، إلا أن هذه المبادئ لا تبرر بحال أو بأخر ارتكاب انتهاكات بحق السكان، مما يفرض نوعاً من الحاجة للتدخل لحماية هذه الحقوق الإنسان، متى ارتبط ذلك باعتبارات وضوابط قانونية محددة. ويرى البعض (٤٩) في هذا الصدد أن التدخل لحماية حقوق الإنسان يعد تطبيقاً لميثاق الأمم المتحدة (٥٠)، إذ أنه يضع قواعد عامة منضبطة، إلا أن الدول لا تلتزم بها في كثير من الحالات.

٤٥. فوزي اوصديق، مرجع سابق، ص ٢٥١.

٤٦. مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ٤٣١.

٤٧. محمد محمد سعيد الشعيبي، استاذ كلية القانون، جامعة تعز، اليمن، بحث منشور على مدونته الإلكترونية بتاريخ ١١ ايار ٢٠١٠ بعنوان (التدخل العسكري لأجل الديمقراطية ومشروعيتها)،

<http://dralshuiby.blogspot.com/2010/05/blog-post.html>

٤٨. كانت السيادة عائق أمام الأمم المتحدة في بعض النزاعات المسلحة غير الدولية كالمشكلة الكونغولية عام ١٩٦١ بسبب الصراع الداخلي حول إقليم كاتانجا ومحاولة الانفصال عن الكونجو وتدخل بلجيكا في الصراع وتجنيد لها بعض المرتزقة إلى جانب المنشقين حيث أكد المجلس على أهمية احترام سيادة الكونجو وسلامة أراضيها: مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، مرجع سابق، ص ٥٢٩.

٤٩. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، دار النهضة، القاهرة، ١٩٨٤، ص ٩١.

٥٠. م ٣/١ من ميثاق الأمم المتحدة

فقد اعتاد العالم على مشاهدة التدخل وهو يقوم على الانتقائية بدلاً من العمومية، وعلى النفعية بدلاً من الموضوعية (٥١)، وعلى ازدواجية المعايير واختلال موازين السياسة الدولية (٥٢).

وبالمجمل يستقر الفقه على مشروعية التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة لوضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان، سواء كان بالوسائل العسكرية أم غير العسكرية، طالما كان في إطار الأمم المتحدة (٥٣).

رابعاً: المبادئ القانونية الدولية العامة، إذ أن هنالك من المبادئ والحقوق ما يبرر اللجوء إلى التدخل لحماية حقوق الإنسان، وأهم هذه المبادئ الحق في تقرير المصير، الذي يعد سبباً للكثير من النزاعات المسلحة، خاصة الداخلية، كما يعد من أهم الحقوق التي تتمتع بها الشعوب (٥٤). وهو من المسائل المثيرة للجدل، فبالرغم من كونه قد نشأ بإصرار من الشعوب الواقعة تحت الاستعمار، إلا أن القوى الاستعمارية - خاصة الولايات المتحدة - قد وسعت مفهومه، واستغلت الأقليات لإثارة الصراعات تمهيداً لتقسيم الدول وإضعافها (٥٥)، أو استعمارها (٥٦).

وقد ساهم مجلس الأمن في تكريس واستعماله في قراراته، كقراره رقم ٤٧ لسنة ١٩٤٨ المتعلق بالحالة في كشمير، حيث اعترف القرار به، وأكد أن مسألة انضمام كشمير إلى الهند أو باكستان يجب أن تتقرر من خلال وسائل ديمقراطية حرة واستفتاء عادل ومنصف.

ويرى الباحث أن حق تقرير المصير لا يعني بأي حال منح الحق بالانفصال للأقليات الموجودة داخل الدولة الواحدة المستقلة، إلا أنه يعطيها الحق باستخدام لغتها الخاصة بها وهيئاتها

٥١. علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ٢٠١٠، ط١، ص ٥١٦.

٥٢. من ذلك أن التزمت الدول المتدخلة بتلك الضوابط في تيمور الشرقية، إلا أنها لم تلتزم بها أبداً ولم تتدخل أساساً لحماية حقوق الإنسان في فلسطين وفي بورما. كما كان هنالك حالات تدخل خارج إطار الأمم المتحدة كالتدخل عام ١٩٨٣ في نيكاراغوا وعام ١٩٨٧ في بنما وهاييتي بحجة بناء الديمقراطية.

٥٣. عبد الواحد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٣٥١.

٥٤. المادة 1/2 والمادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة. كما يوجد هذا المبدأ في كثير من الوثائق الدولية وقرارات الجبهة العامة مثل قرار الجبهة العامة رقم (XV 1514) تاريخ 1960/12/24 بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستقرة، وقرارها رقم 2625 لسنة 1970.

٥٥. مسعد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ٢٩٧، وص ٣١٧.

٥٦. من مقاصد الأمم المتحدة انماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام: المادة 1/2 من ميثاق الأمم المتحدة.



الثقافية والتعليمية الخاصة بها، وعاداتها وتقاليدها، وتقرير مصيرها في النظام السياسي بالتوافق مع وحدة الدولة وإيجاد من يمثلها.

### المبحث الثالث: مشروعية التدخل والحماية وتقييمها

للتدخل أو الحماية شروط وضوابط معينة لا بد منها، فهو ليس بالشأن المتروك غالباً للأهواء والتقلبات السياسية، فلا بد من توافر شروط معينة لصحته، إذ أن تقييم هذه النظرية لا بد وأن يستند أساساً على مدى اتفاقها مع شروط صحتها، بالتالي يتناول الباحث شروط مسؤولية الحماية، ومن ثم تقييم هذه الحماية.

#### المطلب الأول: شروط مسؤولية الحماية

هناك شروط وضوابط لا بد منها للحديث عن مشروعية الحماية والمسؤولية عنها بأي صورة كانت، وذلك منذ جذور نظرية الحماية والتدخل الإنساني، حتى في حالات التدخل الفردي من قبل الدول لغايات إنسانية، فقد كان على الدولة التي تتذرع بنظرية التدخل أن تحصل على موافقة الدولة التي يجري التدخل بها (٥٧)، كما كان يشترط ألا تتجاوز العمليات العسكرية الهدف الإنساني، وأن يكون التدخل ضرورياً ولازماً لتحقيق غايات إنسانية، بصرف النظر عن الواقع العملي.

ويمكن للباحث تناول هذه الشروط كآلاتي (٥٨):

وجود غاية أو حاجة إنسانية ملحة لمعالجة قضية ما، كوجود جرائم على نطاق واسع، كالإبادة الجماعية أو التطهير العرقي أو أمر يهدد الأمن والسلم الدوليين. وقد شاهد العالم كثير من حالات التدخل لوقف مثل هذه الفضائع كالتدخل في كوسوفو، إلا أنه للأسف لم يتدخل العالم، ولا الأمم المتحدة في كثير من الصراعات التي خلفت أبشع المصائب والفضائع، ولم يتحرك ساكناً بشأنها، كما يحدث في غزة وسوريا وبورما وبعض البلاد الإسلامية.

وجود سلطة مناسبة لمباشرة مسؤولية الحماية، وهي مجلس الأمن الدولي، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة أو المنظمات الإقليمية (٥٩) في بعض الحالات، وبتفويض من المجلس (٦٠).

٥٧. تدخلت أمريكا في لبنان عام ١٩٥٨ بناءً على طلب كميل شمعون رغم أنه كان معزولاً.

٥٨. غسان الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، عمان، ١٩٨٩، ص ١٥٥. وإيف ماسينغهام، مرجع سابق، ص ١٧٢-١٧٧.

٥٩. جرى التدخل خارج إطار الأمم المتحدة من خلال حلف شمال الأطلسي في كوسوفو.

٦٠. من خلال الحصول على أغلبية أعضاء الجمعية العامة، كما يمكن لمسؤولية الحماية استخدام الدورات الاستثنائية الطارئة للجمعية العامة للأمم المتحدة التي تتم استناداً إلى قرار (الاتحاد من أجل السلام) الذي تبنته الجمعية العامة في الخمسينيات لمعالجة إخفاقات مجلس الأمن في التوصل إلى إجماع للتدخل: رشاد السيد، الوسيط في المنظمات الدولية،

عمان، ٢٠٠٧، ط ٢، ص ٩٩-١٠٠.



الاعتبارات الإنسانية المتمثلة بمنع وقمع الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، فقد يكون التدخل لغايات ومصالح اقتصادية أو سياسية أو عسكرية أو غيرها من المصالح، مما لا يندرج تحت إطار حماية حقوق الإنسان، وهذا شأن الغالبية العظمى من حالات التدخل التي يشهدها العالم.

ويرى الباحث أنه من غير الممكن تبرير التدخل الإنساني على اعتبار أنه من الإستثناءات الواردة على مبدأ تحريم استخدام القوة في العلاقات الدولية، أي اعتبارها من باب الدفاع الشرعي. إذ أن ذلك يفتح المجال للتدور بها لتحقيق منافع سياسية. فقد يكون التدخل لا يكون لأسباب إنسانية وتكون أسبابه لحسابات اقتصادية أو منافع إستراتيجية للمتدخل، أو أن يكون منحازاً لموقف سياسي يمكن أو يقود إلى تكبيد السكان الآلام أو الموت بإسم الحماية والسلام (٦١).

أن يكون اللجوء إلى القوة آخر وسيلة ممكنة لحماية حقوق الإنسان، فإن أمكن اللجوء إلى الطرق السلمية ابتداءً فإن ذلك يحول دون مشروعية التدخل. كما يجب أن يتم التدخل بوسائل مناسبة، أي تتناسب مع حجم ونوع الانتهاكات التي تجري لحقوق الإنسان من حيث الحجم والمدة، فلا يمكن تبرير التدخل في انتهاكات وصراعات معينة بشكل يخلف آثاراً أكبر وأبشع من تلك التي يخلفها الصراع ذاته.

## المطلب الثاني: تقييم مسؤولية الحماية كنمط جديد لحق التدخل الإنساني

يمكن أن نوجه للحماية ذات النقد الموجة لنظرية التدخل الإنساني، لأن الحماية ما هي إلا صورة جديدة معدلة ومتطورة للتدخل، ويكمن النقد فيما يأتي:

أولاً: يرى البعض أنها نظرية هشّة، لا تقوم على أساس قانوني (٦٢)، كما لم يكن بالإمكان تأسيسها على نظرية القواعد الآمرة، لوجود أربع دول دائمة العضوية لم توقع على اتفاقية فينا لقانون المعاهدات التي تتضمن القواعد الآمرة، ولأن نظرية القواعد الآمرة غامضة، لافتقارها

٦١. موريس توريلي ، هل تتحول المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنساني؟ بحث منشور في مفيد شهاب (تقديم) دراسات في القانون الدولي الإنساني ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص ٢٢.

٦٢. غسان الجندي، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ١٠٨ وقد بذلت محاولات لتقنين التدخل منذ أعداد ميثاق الأمم المتحدة عام ١٩٤٥، وفي المؤتمر الثاني للخبراء الحكوميين للتحضير للبروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف الرابع، وفي مشروع معهد القانون الدولي حول العلاقة بين حقوق الإنسان والتدخل، الا انها لم تنتهي الى شيء: غسان الجندي، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ٥٢-٥٣.

جرش للبحوث والدراسات / المجلد السادس عشر ، العدد الثاني ٢٠١٥

للإجراءات اللازمة لتنفيذها على المستوى الدولي (٦٣). إلا أن العمل الدولي أظهرت رغبة المجتمع الدولي في حماية المستضعفين، وبقي ذلك كفكرة جدلية لحين اعتماد الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للفقرتين ١٣٨ و ١٣٩ المتعلقة بمسؤولية الحماية.

ثانياً: السيادة، حيث يرى جانب من الفقه أن التدخل يخالف مبدأ السيادة، ومع ذلك يرى الباحث أن مفهوم السيادة لم يعد كالسابق مطلقاً، فقد اقتضت الحاجة للحماية إلى تقليصه (٦٤). كما أن القرارات التي أسست للحماية (كقرار الجمعية العامة ١٣١/٤٣ تاريخ ١٩٨٨/١٢/٧ و ١٠٠/٤٥ تاريخ ١٩٩٠/١٢/١٤) أخذت بعين الاعتبار احترام سيادة الدول (٦٥). ثالثاً: أن التدخلات بعد عام ١٩٩١ فشلت لعدة أسباب، منها تعرض جنود الأمم المتحدة للخطر بسبب التدخل وأخذهم كرهائن، وبسبب استمرار انتهاكات حقوق الإنسان بعد التدخل، (٦٦). كما يرى الباحث ويؤكد أن الواقع العملي يشير إلى أن استخدام نظرية التدخل والحماية يسير في اتجاه واحد فقط وهو دولة قوية ضد دولة ضعيفة، والتدبر به لفرض قبول نمط جديد من السيطرة على شعوب العالم في إطار العولمة.

رابعاً: يقال أن التدخل العسكري الإنساني ينتهك مبدأ التناسب، فمن غير المتصور حماية حقوق الإنسان من القوة العسكرية بطريقة عسكرية، إذ أن الواقع يشير أن معظم التدخلات قد خالفت ذلك (٦٧). وفي هذا الصدد هناك بيان للأمين العام السابق للأمم المتحدة (كوفي أنان) أشار إلى أن البعض سينكرون التدخل في بعض الحالات، رغم أن التدخل كان أقل شراً وضرراً من السماح باستمرار المجازر (٦٨). فهناك تدخلات إنسانية مشروعة وجديرة بالاهتمام كالتدخل البريطاني في سيراليون عام ٢٠٠٠ والذي كان بدعوة من حكومة سيراليون. خامساً: انتقائية التطبيق وازدواجية المعايير، فلم يكن الوضع في حالات معينة جرى فيها

٦٣. غسان الجندي، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ٥٤-٥٦.

٦٤. هذا ما عبر عنه إعلان تيركو لعام ١٩٩٠ والصادر بمبادرة من معهد حقوق الإنسان في جامعة تيركو بفنلندا: مرجع سابق، ص ٩١.

٦٥. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، دار اقواس للنشر، تونس، ١٩٩٤، ط ٢، ص ٤٧٢-٤٧٨.

٦٦. فرانسواز بوشيه سولنير، مرجع سابق، ص ٤٣.

٦٧. أوضحت محكمة العدل الدولية ذلك في قضية نيكاراغوا أن استخدام القوة لاحترام حقوق الإنسان لا يمكن أن يكون الوسيلة الدفاعية للدفاع عن حقوق الإنسان وأن قيام الولايات المتحدة بتفليم موانئ نيكاراغوا وتدمير المنشآت الكهربائية لا يمكن

أن يتفق مع حماية حقوق الإنسان: غسان الجندي، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ٥٩.

International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS), opcit, p.67-68 68

التدخل افضل منه في نزاعات لم يجري فيها التدخل، فالوضع في كوسوفو مثلاً لم يكن أسوأ من الوضع في فلسطين (٦٩)، وكذلك الحال بالنسبة للازمة السورية.

سادساً: من الانتقادات التي توجه للحماية الإنسانية أن تقديم المساعدات قد يؤثر سلباً على تطور سير العمليات العدائية، فقد تدفع القادة إلى بيع المساعدات واستغلال أثمانها في شراء الأسلحة أو التأثير على الأطراف الضعيفة في النزاع، واستغلالها كوسائل ضغط لتحقيق غايات ومواقف، أو استخدام الجوع كسلاح بيد المتحاربين، كاستخدم أحمد كباح الأغذية كوسيلة ضغط للعودة إلى السلطة في سيراليون بين عامي ١٩٩٨ و١٩٩٩ (٧٠).

سابعاً: من الملفت للنظر أن نظرية الحماية ونظرية التدخل قد خرجتا عن إطارهما في كثير من المناسبات، فبالنسبة للصومال جاء القرار ٧٩٤ حول تأمين تدفق المساعدات الإنسانية، ثم جاء القرار ٨١٤ لبناء دولة الصومال الحديثة، ثم القرار ٨٣٧ للقبض على محمد فارح عيديد.

٦٩. غسان الجندي، مرجع سابق، ٢٠٠٣، ص ١١٢

٧٠. المرجع السابق، ص ٦٣-٦٦.

### الخاتمة والتوصيات

تناول الباحث نظرية المسؤولية عن حماية حقوق الإنسان، وتبين أنها تعد امتداداً لنظرية التدخل العسكري الإنساني في المنازعات المسلحة، وأنه أول ظهور لها كان في مؤتمر القمة العالمي عام ٢٠٠٥، بالرغم من وجود إشارات أولية سابقة لها. كما تناول الباحث مراحل تطورها وتغير غاياتها ومفاهيمها وذلك بالتوافق مع الحديث عن شروطها والأسس القانونية التي قامت عليها. كما قام الباحث بتواضع بتقييم هذه النظرية، من خلال تناول الانتقادات التي وجهت لها وبيان موقفه منها بين التأييد والاختلاف، مع التعرض لبعض الأمثلة من الواقع التطبيقي، والتركيز على التدخلات الحديثة أو الحاجة لبعضها، والتي ظهرت بعد تكريس مسؤولية الحماية. وتمثل الموقف الرئيسي للباحث بالاتفاق مع النظرية طالما بقيت ضمن شروطها.

وبناءً عليه يوصي الباحث بما يأتي:

- اولاً: أن تقوم الأمم المتحدة بوضع الضوابط الحقيقية اللازمة للتدخل من خلال آليات دولية، وشروط ومعايير منضبطة، وإبقائها في إطار الأمم المتحدة، وتضمن ذلك في نصوص الميثاق.
- ثانياً: التركيز على الدور الوقائي كبديل عن التدخل العسكري، من خلال توفير الحماية القانونية الدولية لحقوق الإنسان في مختلف الصراعات وأشكالها.
- ثالثاً: تطوير وتوسيع مفهوم الجرائم الدولية وأركانها، وتجريم كافة صور وانتهاكات حقوق الإنسان. والتأكيد على تفعيل تطبيق الاتفاقيات الدولية ذات الشأن على كافة المستويات.
- رابعاً: وضع الآليات اللازمة لمقاضاة مرتكبي الجرائم وانتهاكات حقوق الإنسان، وتفعيل التعاون الدولي بشأنها لقطع الطريق ضد أي نظام أو مؤسسة أو فرد لارتكاب تلك الانتهاكات.
- خامساً: إعادة النظر في صلاحيات مجلس الأمن، وتوسيعها وربطها بالأمن والسلم الدوليين. وبذات الوقت تعديل الميثاق بما يسمح بتجاهل اعتراض عضو دائم لإبطال مشروع قرار للتدخل لصالح الإنسانية، أي عدم ربط التدخل بالفيتو، والاكتفاء بالأغلبية العادية لمجلس الأمن لذلك، أو السماح لأغلبية أعضاء المجلس بإحالة الأمر للجمعية العامة إن عجز المجلس عن القيام بدوره بسبب الفيتو، وبحيث يكون قرار الجمعية العامة ملزماً في هذا الحال.



## المراجع

1. اتفاقيات جنيف الرابع لعام 1949
2. اتفاقية قمع جرائم الفصل العنصري لعام 1973
3. اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية لعام 1948
4. اتفاقية منع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة لعام 1973
5. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
6. إعلان تيركو لعام 1990 والصادر بمبادرة من معهد حقوق الإنسان في جامعة تيركو بفنلندا.
7. إيف ماسينغهام، التدخل العسكري لأغراض إنسانية: هل تعزز عقيدة مسؤولية الحماية مشروعية استخدام القوة لأغراض إنسانية؟، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد 91، العدد 876، كانون الأول 2009
8. البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف لعام 1977.
9. بيير هانسر، من الحرب والسلام إلى العنف والتدخل، ت. محمد سيف، الثقافة العالمية (الكويت) عدد 98، شباط 2000
10. جيان لوكابوركي، عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أوضاع الصراع الداخلي، بحث منشور في مروتير سيلزر، النظام العالمي الجديد، ترجمة: صادق عوده، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001
11. حسن الدريدي، القانون الدولي الإنساني، دار وائل، عمان، 2013
12. رشاد السيد، الوسيط في المنظمات الدولية، عمان، 2007، ط 2
13. صلاح الدين عامر، قانون التنظيم الدولي، النظرية العامة، دار النهضة، القاهرة، 1984
14. عبد الواحد الفار، الجرائم الدولية وسلطة العقاب عليها، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995
15. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، دار اقواس للنشر، تونس، 1994، ط 3
16. علي جميل حرب، نظام الجزاء الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2010، ط 1
17. علي عبد القادر القهوجي، القانون الدولي الجنائي، منشورات الحلبي الحقوقية
18. عماد الدين عطا الله، التدخل الإنساني، دار النهضة العربية، القاهرة، 2004
19. عمر الجويلي، الأمم المتحدة وحقوق الإنسان: تطور الآليات، السياسية الدولية (القاهرة) عدد

177، يوليو (تموز) 1994

20. العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية

21. غسان الجندي، القانون الدولي لحقوق الإنسان، عمان، 1989

22. غسان الجندي، حق التدخل الإنساني، عمان، 2003

23. فرانسواز بوشيه سولنير، الحروب العادلة والوسائل غير العادلة، الصليب الاحمر، العدد 23، 2003

24. فوزي أو صديق مبدأ التدخل والسيادة، لماذا؟ وكيف؟، دار الكتاب الحديث، الجزائر، القاهرة/

مصر، الصفاة/ الكويت، 1999

25. قرار الجبهة العامة رقم (XV 1514) تاريخ 1960/12/24 بشأن منح الاستقلال للبلدان

والشعوب المستقرة، وقرارها رقم 2625 لسنة 1970

26. قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم (100/45) لسنة 1990 cms.unov.org/.../:1990

...4489-GetDocInOriginalFormat.drxx?DocID=bf7d89f9

27. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 103/36 تاريخ كانون اول 1981.

28. قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 131/43 لسنة 1998

29. قرار المجلس رقم 688 تاريخ 1992/4/5. والقرار 733 تاريخ 1992/1/23 والقرار 746

تاريخ 1992/3/17. والقرار 751 تاريخ 1992/4/24 والقرار 767 تاريخ 1992/6/24

بشأن الصومال.

30. مجلس الأمن ، الوثائق الرسمية ، قرارات ومقررات مجلس الأمن 1992 ، نيويورك ، 1993

31. محمد الطراونة، حماية غير المقاتلين في النزاعات غير ذات الطابع الدولي، في: احمد فتحي

سرور، القانون الدولي الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، اللجنة الدولية للصليب

الاحمر، القاهرة، 2006، ط3

32. محمد طلعت الفنيمي، الفنيمي في التنظيم الدولي، 1974

33. محمد علوان، بنود التحلل من الإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان، القسم الثاني، مجلة الحقوق،

جامعة الكويت، العدد الثاني، السنة التاسعة، 1997

34. محمد محمد سعيد الشعيبي ، استاذ كلية القانون ، جامعة تعز ، اليمن ، بحث منشور على مدونته

الإلكترونية بتاريخ 11 ايار 2010 بعنوان (التدخل العسكري لأجل الديمقراطية ومشروعيتها)،

[blog-post.html/05/http://dralshuiby.blogspot.com/2010](http://blog-post.html/05/http://dralshuiby.blogspot.com/2010)

35. محمود خليل، مازق الأمن القومي العربي في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، مجلة السياسة

الدولية، العدد 149، 2002، القاهرة، على الرابط: <http://digital.ahram.org>

[eg/articles.aspx?Serial=220459&eid=4203](http://eg/articles.aspx?Serial=220459&eid=4203)

36. محمود شريف بسيوني، الاطار العرقي للقانون الدولي الإنساني، في: احمد فتحي سرور، القانون الدولي

الإنساني، دليل للتطبيق على الصعيد الوطني، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، القاهرة، 2006، ط3

37. مسعد عبد الرحمن زيدان قاسم، تدخل الأمم المتحدة في النزاعات المسلحة غير ذات الطابع

الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003

38. المعاهدة الأمريكية لحقوق الإنسان 1948

39. المعاهدة الأوروبية لحقوق الإنسان 1950

40. معاوية السوالقة، التدخل العسكري الإنساني، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، 2009

41. موريس توريلي، هل تتحول المساعدة الإنسانية إلى تدخل إنساني؟ بحث منشور في مفيد شهاب

(تقديم) دراسات في القانون الدولي الإنساني، دار المستقبل العربي، القاهرة، 2000

42. ميثاق الأمم المتحدة

43. هنري دونان، تذكارات سوافرينو، تعريب سامي جرجس، اللجنة الدولية للصليب الاحمر، القاهرة،

2009، ط10

44. Fernando R. Teson. Collective Humanitarian Intervention. Michigan Journal of International Law. Vol. 17. 1995- 1996. <https://litigation-essentials.lexisnexis.com/webcd/app?action=DocumentDisplay&crawlid=1&doctype=cite&docid=17+Mich.+J.+Int'l+L.+323&srctype=smi&srcid=3B15&key=bae5e8782a5902221ca3d69a63fab57f>

45. International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS). opcit. p.6768-

46. International Commission on Intervention and State Sovereignty (ICISS). The Responsibility to Protect. International Development Research Centre.

- 
- Ottawa, 2001. available at: <http://www.iciss.ca/pdf/Commission-Report.pdf>
47. Michael Ignatieff. whatever happened to 'responsibility to protect'?. National Post. 10 December 2008. <http://www.nationalpost.com/story.html?id=1054758>
48. Nicholas J Wheeler. Saving Strangers: Humanitarian Intervention in International Society. Oxford
49. Prégas Ioannis. La justice pénale internationale à l'épreuve du maintien de la paix. A propos de la relation entre la cours pénale internationale et le conseil de sécurité. R.B.D.I. Bruyant Bruxelles. 2006
50. University Press. Oxford. 2000. available at: <http://www.oxford scholarship.com/view/10.10930199253102.001.0001/acprof-9780199253104>.



